Diaa Al-Fekr Journal for Research and Studies

مجلة ضياء الفكر للبحوث والدّراسات

Journal Homepage: https://ojs.diaalfekr.com/index.php/sjlb

Print ISSN: 3006-5356
Online ISSN: 3006-5364

Vol. 1, Issue 6, 2025, pp. 11 – 31

تقدير الحاجات الاجتماعية في محافظة بعلبك-الهرمل: وجهات نظر العاملين الاجتماعيين حول التحدّيات وآثارها على التخطيط الاجتماعي

Assessing Social Needs - Baalbek-Hermel Governorate: Social Workers' Perspectives on Challenges and Their Impact on Social Planning

DOI: https://doi.org/10.71090/jrhw0812

- شاهين، بتول إبراهيم الخليل. (٢٠٢٥). تقدير الحاجات الاجتماعية في محافظة بعلبك-الهرمل: وجهات نظر العاملين الاجتماعيين حول التحدّيات وآثارها على التخطيط الاجتماعي، المجلد (١)، العدد (٦)، ص ص. ١١ – ٣١. https://doi.org/10.71090/jrhw0812

تقدير الحاجات الاجتماعية في محافظة بعلبك–الهرمل: وجهات نظر العاملين الاجتماعيين حول التحدّيات وآثارها على التخطيط الاجتماعي

Assessing Social Needs - Baalbek-Hermel governorate: Social Workers' Perspectives on Challenges and Their Impact on Social Planning

الباحثة بتول إبراهيم الخليل شاهين*

Batoul Ibrahim Alkhalil Shahine*

الملخّص:

يُعدّ تقدير الحاجات الاجتماعية حجرَ الأساس في التخطيط الاجتماعي الفعّال، إذ يساعد في تصميم سياسات وبرامج تستجيب للأولويات الفعلية للأفراد والمجتمعات، الأمر الذي يعزز العدالة الاجتماعية ويضمن التوزيع العادل للخدمات.

وتزداد الحاجة في المجتمعات التي تواجه تحدّيات اجتماعية واقتصادية مثل محافظة بعلبك–الهرمل، إلى آليات علمية دقيقة لرصد الاحتياجات وتوجيه الموارد بشكل فعال، لذلك وفي إطار إعدادي لأطروحتي حول واقع الخدمات الاجتماعية المقدّمة للأسر المقيمة في محافظة بعلبك الهرمل ومدى ملاءمتها لمبادئ التخطيط الاجتماعي، كان لا بدّ من تسليط الضوء على تقدير الحاجات الاجتماعية (Social Needs Assessment) باعتبارها عملية أساسية في التخطيط الاجتماعي، وذلك للتعرّف على العوامل التي تحكم عملية تقديم الخدمات الاجتماعية من قبل الجمعيات الأهلية والمنظّمات غير الحكومية في المحافظة من منظور العاملين الاجتماعيين فيها.

وقد توصل الباحث من خلال نتائج هذه الدراسة، إلى أنّ عملية تقدير الحاجات في محافظة بعلبك–الهرمل، تواجه العديد من التحدّيات، والتي تؤثر على دقة وكفاءة الخدمات الاجتماعية المقدمّة للأسر فيها، حيث أنّ معظم البرامج والمشاريع الاجتماعية، لا تُبنى على منهجية علمية واضحة وشاملة، بل تعتمد في كثير من الأحيان على استجابات آنية للأزمات.

* باحثة دكتوراه، المعهد العالي لإعداد الدكتوراه – علوم الإنسان والمجتمع، جامعة القديس يوسف، بيروت.

Email: batoul.chahine@net.usj.edu.lb

* PhD researcher in psychology at The EDSHS - Saint Joseph University in Beirut.

كذلك تتأثّر عملية تقدير الحاجات في المحافظة بعوامل متعددة، إجتماعية وإقتصادية وسياسية، الأمر الذي يؤدي إلى فجوة بين الخدمات المقدّمة وما يحتاجه سكان المجتمع المحلي فعلياً، مما يقلل من فعالية الخدمات الاجتماعية ويؤدّي إلى هدر الموارد المتاحة.

الكلمات المفتاحية: تقدير الحاجات، الجمعيات الأهلية، المنظّمات غير الحكومية، التخطيط الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية.

Abstract:

Social needs assessment is considered the cornerstone of effective social planning, as it helps design policies and programs that respond to the actual priorities of individuals and communities, thereby enhancing social justice and ensuring the fair distribution of services.

In communities facing social and economic challenges, such as the Baalbek-Hermel Governorate, there is an increasing need for precise scientific mechanisms to monitor needs and allocate resources effectively. Therefore, in the context of preparing my dissertation on the reality of social services provided to families residing in the Baalbek-Hermel Governorate and their alignment with the principles of social planning, it was essential to highlight social needs assessment as a fundamental process in social planning, in order to understand the factors that govern the planning process The process of delivering social services by civil society organizations and non-governmental organizations (NGOs) in the governorate from the perspective of social workers there.

Through the results of this study, the researcher found that the needs assessment process in the Baalbek-Hermel Governorate faces many challenges that affect the accuracy and efficiency of the social services provided to families. Most social programs and projects are not built on a clear and comprehensive scientific methodology, but rather often rely on immediate responses to crises.

Additionally, the needs assessment process in the governorate is influenced by various social, economic, and political factors, leading to a gap between the services provided and the actual needs of the local community residents, which reduces the effectiveness of social services and results in the waste of available resources.

Keywords: Needs Assessment, Civil Society Associations, Non-Governmental Organizations, Social Planning, Social Services.

المقدمة:

يعتبر التخطيط الاجتماعي ذو أهمية كبيرة في جميع المجتمعات، باعتباره الوسيلة لرسم برامج المستقبل على أسس علمية محسوبة، أي بعد الدراسة والبحوث التأكد من قابلية التنفيذ لتحقيق اهداف محدّدة

في حدود الإمكانيات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية والتنظيمية المتاحة. والتخطيط أسلوب علمي يُقدّر ويحسب ويتنبّأ ويعمل على تكييف ومواءمة الوسائل للوصول إلى الأهداف، ولقد أصبح التخطيط السليم في عالمنا المعاصر أهمية كبيرة وضرورية لتقدّم الدول النامية (الأفندي، ٢٠٠٥، صفحة ٨٥).

وعملية تقدير الحاجات هي أولى مراحل تخطيط البرامج والخدمات، فمن خلالها يتم جمع المعلومات، وتحديد افضل السبل لتحقيق احتياجات المواطنين (احمد، ٢٠١٨، صفحة ١٦٩) ، فتقدير الحاجات هي نقطة الانطلاق في التخطيط للتنمية، خاصة عندما يتم تحديد الحاجات غير المشبعة في ضوء مشاركة المواطنين انفسهم وترتيب أولوياتها حسب رؤيتهم (فتحي، ٢٠٠٠، صفحة ٩).

بناءً عليه، تظهر ضرورة عملية تقدير الحاجات باعتبارها نقطة الانطلاق في عملية التخطيط على أسس سليمة، أيّاً كان التخطيط طويل أم قصير المدى، حيث يبدأ التخطيط بتقدير الحاجات وترتيب الأولويات، ثمّ بناء برامج وخطط واستراتيجيات لإشباعها (James, 1995, p. 9).

لذلك، وفي إطار إعدادي لأطروحتي حول واقع الخدمات الاجتماعية المقدّمة للأسر المقيمة في محافظة بعلبك الهرمل ومدى مراعاتها لمبادئ التخطيط الاجتماعي، كان لا بدّ من تسليط الضوء على تقدير الحاجات كعامل رئيسي في عملية التخطيط الاجتماعي، مما يزيد فاعلية الخدمات الاجتماعية، وتكون الخدمات أكثر ملاءمة لحاجات الأسر.

الإشكالية المطروحة:

في ظلّ التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة التي تواجهها محافظة بعلبك– الهرمل في لبنان، تبرز إشكالية رئيسية تتعلق بفعالية البرامج والمشاريع الاجتماعية المقدمة، والتي يفترض أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية للأسر المقيمة بها.

ورغم تعدّد الجهات المقدّمة للخدمات الاجتماعية في المحافظة، لا تزال الأسر تواجه صعوبة في تلبية احتياجاتها، حيث أنّ بعض الخدمات وجودها ضعيف في المحافظة، وبعضها الآخر غائب كليًّا.

وقد بيّنت الدراسة الميدانية التي أنفذها حول واقع الخدمات الاجتماعية المقدّمة للأسر في المحافظة، أنّ الخدمات المقدّمة لفئات إجتماعية كالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة غير كافية على الإطلاق، كما أنّ بعض احتياجاتهم لا تلبّى، والخدمات معظمها عينية ومادية وتغيب الخدمات التخصصية التي تهدف إلى تنمية قدراتهم ودمجهم اجتماعياً.

هذا الوضع يطرح سؤالاً جوهرية حول عملية تقدير الاحتياجات والتخطيط الاجتماعي: ما هي التحديات التي تواجه عملية تقدير الاحتياجات الاجتماعية في محافظة بعلبك الهرمل، وكيف تؤثر هذه التحديات على فعالية التخطيط الاجتماعي؟

كما نسعى إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي العوامل التي تحكم وضع البرامج وتقديم الخدمات في محافظة بعلبك الهرمل؟
٢. ما هي المعوّقات التي تعيق تطبيق منهجيات علمية في تقدير الحاجات؟
٣. كيف يمكن تحسين توجيه الموارد نحو الحاجات الفعلية كعملية أساسية في التخطيط الاجتماعي؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على قضية حيوية تؤثر على فعالية الخدمات الاجتماعية في محافظة بعلبك الهرمل، وهي عملية تقدير الاحتياجات الاجتماعية. يمكن تلخيص أهمية الدراسة في أنّها تُسهم في تحديد الثغرات التي تعيق فعالية االخدمات الاجتماعية الحالية، مما يساعد على تحسين تصميم وتنفيذ البرامج المستقبلية لضمان تلبيتها للاحتياجات الفعلية للمجتمع.

كذلك، تُبرز الدراسة أهمية اعتماد منهجيات علمية دقيقة في تقدير الاحتياجات، مما يُسهم في تحويل عملية التخطيط الاجتماعي من نهج عشوائي إلى نهج قائم على الأدلة والبيانات. كما تُقدم الدراسة تحليلًا علميًا للتحديات التي تواجه عملية تقدير الاحتياجات، مما يوفر قاعدة معرفية يمكن أن يستفيد منها الباحثون وصنّاع القرار في تطوير سياسات وبرامج أكثر فعالية.

وممن الجوانب المهمة في ههه الدراسة، تناول هذا الواقع في محافظة بعلبك الهرمل، وهي منطقة تعاني من تحدّيات اجتماعية واقتصادية كبيرة، وقلّما يتمّ استهدافها في دراسات ميدانية، مما يجعلها نموذجًا لدراسة التحديات التي تواجه المحافظات الأخرى في لبنان وخارجه.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرّف على العوامل المؤثّرة في وضع البرامج وتحديد الخدمات من قبل الجهات المقدّمة للخدمات الاجتماعية في محافظة بعلبك – الهرمل.
٢. تقييم العلاقة بين تقدير الحاجات الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي الفعّال في المحافظة.
٣. تقديم توصيات عملية لتحسين آليات تقدير الحاجات الاجتماعية، بما يسهم في تطوير التخطيط الاجتماعي وزيادة فعاليته.

مفاهيم الدراسة:

تقدير الحاجات: يعرّف قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية "تقدير الحاجات" بأنّها تقدير منظّم يقوم به الأخصّائيون الاجتماعيون ومهنيون متخصصون لتقييم وتحديد المشكلات والموارد القائمة والحلول الممكنة والعقبات التي تواجه حلّ المشكلات (السكري، ٢٠٠٠، صفحة ٣٣٦).

التخطيط الاجتماعي: هو عملية فنّية مقصودة، يشترك فيها كلّاً من الخبراء والمتخصصين المسؤولين مع ممثّلي المجتمع للوصول إلى تغيّرات اجتماعية تحقق للمجتمع أهدافه المستقبلية (الأفندي، ٢٠٠٥، صفحة ٨٥).

الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية: هي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعدّدة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية (المجيد، ٢٠١٥، صفحة ٢٧).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **منهج الدراسة:**

لتحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة وهو التعرّف على العوامل المؤثّرة في عملية تقدير الحاجات في محافظة بعلبك –الهرمل، سأتّبع منهج البحث المختلط Mixed Methods Research Design .

ويتضمن هذا المنهج جمع ودمج البيانات الكمية والنوعية في مشروع واحد، مما يؤدّي إلى فهم أشمل للظاهرة قيد التحقيق، حيث يتمّ من خلاله شرح النتائج الكمية مع متابعة نوعية للبيانات وتحليلها، أي فهم النتائج التجريبية من خلال دمج وجهات نظر الأفراد، وهذا المنهج مناسب عندما يكون هدف الدراسة هو الوصف والشرح أو التقييم (Leavy, 2017, p. 164).

وعليه، سأعتمد المنهج الكمّي(Approches quantitative) في جزء من الدراسة المتعلّق بالخدمات المقدّمة في محافظة بعلبك الهرمل والجهات التي تقدّمها.

كما سأستخدم المنهج النوعي(Approches qualitatives) في الدراسة وهو من المناهج المستخدمة في العلوم الإنسانية، وأكثر ما يتمّ استخدامه في البحوث الاستكشافية أو الوصفية. وسأستخدم هذا المنهج للتعرف على العوامل المؤثرة في وضع البرامج وتحديد الخدمات من وجهة نظر العاملين الاجتماعيين، ومدى مراعاتها لعملية تقدير الحاجات.

بعد جمع البيانات، سأتّبع المنهج الاجتماعي الوصفي التحليلي(Analyse descriptive)، الذي يتم من خلاله التركيز على حاضر الظاهرة محلّ الدراسة (الخدمات الاجتماعية)، بهدف الوصول إلى بيانات ومعلومات يمكن تصنيفها وتفسيرها من أجل الاستفادة منها في التخطيط المستقبلي (سالم، ٢٠١٢، صفحة ١١٠).

- **أدوات الدراسة:**

١. إستمارة جمع بيانات خاصة بأعضاء مجالس الإدارة والمسؤولين في الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المقدّمة للخدمات الاجتماعية في محافظة بعلبك الهرمل.
٢. مقابلة مع المتخصصين في العمل الاجتماعي العاملين في جمعيات ومنظمات في محافظة بعلبك الهرمل.

- **المجال المكاني للدراسة:**

يمثّل المجال المكاني للدراسة محافظة بعلبك الهرمل، وهي واحدة من ثماني محافظات في لبنان، تمّ إنشاؤها في ١٦ تموز ٢٠٠٣ (القانون ٥٢٢ في ٢٠٠٣/٠٧/١٦)، وتتوزع بحسب الأقضية على الشكل التالي: قضاء بعلبك 58 بلدية من مجموع ١٠٢ قرية ، وقضاء الهرمل 5 بلديات من مجموع ١٤ قرية

.ويبلغ تعداد سكان المحافظة ٣٥٠٠٠٠ نسمة وتعتبر بعلبك المدينة هي مركز المحافظة (UNHCR, 2017).

- **المجال الزماني للدراسة:**

وهي الفترة التي أجريت فيها الدراسة بشقيها النظري والميداني، والتي بدأ العمل بها منذ شهر تشرين اول ٢٠٢٣ حتى نهاية شهر آذار ٢٠٢٤.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

التخطيط الاجتماعي:

تعريف التخطيط الاجتماعي:

التخطيط منهج أنساني للعمل، يستهدف اتّخاذ إجراءات في الحاضر لجني ثمارها في المستقبل، ونظراً للحاجة إليه، فإنّ جميع الأمم تبنّت التخطيط واخذت بالعمل به باعتباره عملية أساسية لا غنى عنها لتحقيق الأهداف المجتمعية، ويعتبر التخطيط أول عنصر من عناصر التحديث والتغيير والتنمية التي تنهض عليه. وعند النّطق باللّفظ "اجتماعي" مع التّخطيط فإنّه يوضح الصّور والمعاني الّتي توضح أنّ التّخطيط في مضمونه هو نظام اجتماعي موجّه للمشروعات والمؤسّسات الاجتماعيّة (سروجي، ٢٠٢٣، صفحة ١٧).

وهو عمليّة صنع قرارات عقلانيّة موضوعيّة من الأهداف المستقبليّة؛ أي تحديد مسارات العمل في المستقبل وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف والطّرق البديلة والّتي تعتمد على وضوح ورسم الإجراءات والقيم والاختيار بين نظم العمل والمتابعة والتّقييم لهذه العمليّة (حمزة، ٢٠٢٠، صفحة ٣٤).

أهمية التخطيط الاجتماعي:

يمكن تحديد أهميّة التّخطيط في العديد من المجالات وأبرزها:

١. دراسة الواقع وتشخيص مشكلاته وتحديد وتقدير الحاجات وإيجاد التّناسق بين العمليّة التّخطيطيّة والسّياق المجتمعي.
٢. اختصار الوقت و الجهد في عمليّة التّنفيذ.
٣. اختصار الزّمن في تحقيق الأهداف.

٤. الإسهام في تطوير وتنمية المجتمع والإسراع بمعدّلات التّنمية والتّغيير وتحسين نوعيّة الحياة.
٥. التنبّؤ بالمستقبل واستشعار المشكلات المجتمعيّة.
٦. الترشيد في الإنفاق على خدمات الرّعاية الاجتماعيّة.
٧. استثمار موارد المجتمع الاستثمار الأمثل واكتشاف وتحريك الموارد المجتمعيّة الكامنة.
٨. يساعد التّخطيط على التّنسيق بين المهام على أسس من التّعاون والانسجام، ويحول دون حلول التّضارب أو التّعارض عند مقابلة الحاجات ومواجهة المشاكل المجتمعيّة.
٩. يحقّق التّخطيط الأمان الاجتماعي للأفراد والجماعات حيث يعكس اطمئنان الجميع إلى أنّ الأمور الّتي تهمّهم قد أخذت في عين الاعتبار (الأفندي، ٢٠٠٥، الصفحات ٢٥-٢٦).

أسس التخطيط الاجتماعي:

يقوم التخطيط الاجتماعي على الأسس التالية:

- تحديد أهداف واقعيّة منسّقة وارتقائيّة ومحدّدة مسبقًا في ضوء ما هو كائن وما ينبغي أن يكون.
- تحديد أولويّات التّنمية والإصلاح والتّطوير.
- تحديد الوسائل الأكثر مناسبة لتحقيق الأهداف.
- تفعيل الوسائل لتحقيق الأهداف المحدّدة سلفًا للوصول إلى ما ينبغي أن يكون (سروجي، ٢٠٢٣، صفحة ٣٥).

تقدير الحاجات Needs Assessment:

١.١ تعريف عملية تقدير الحاجات:

تشير إلى عملية رسمية تعرف الحاجات بأنّها فجوات في النتائج بين ما هو موجود وما ينبغي أن يكون، ويحدّد اولويات تستند على التتكلفة والعائد لمقابلة الحاجات، والتعرّف على الفجوة في الخدمات الحالية وقياسها، ويزود بالمعلومات المفيدة لاتّخاذ القرارات.

وتقدير الحاجات بذلك هو عملية تحديد الحاجات، وتحليلها، وترتيبها طبقاً لشدّتها ووضع الحلول المناسبة من خلال جمع المعلومات عن الحاجات واتّخاذ القرارات بشأنها (Yaager, 2006, p. 395).

وعمليّة تقدير الحاجات تتطلّب أوّلًا التعرّف على:

١. الحاجات غير المشبّعة ومشكلات محدّدة معترف بها، ويعبّر عنها النّاس بأساليبهم المختلفة.
٢. خصائص البيئة الّتي تتمّ دراستها ومسحها ديموغرافيًّا وإحصائيًّا (وأي عوامل اجتماعيّة- سياسيّة- اقتصاديّة مهمّة للحياة اليوميّة).
٣. استخدام الملاحظة والإدراك في شبكة المعلومات غير الرّسميّة.
٤. الخدمات المتاحة الّتي يمكن استخدامها بالفعل.

١.٢ أهمية تقدير الاحتياجات المجتمعية:

تعدّ عملية تقدير الاحتياجات المجتمعية عملية أساسية ونقطة الانطلاق لعملية التخطيط للتنمية، إذ أنّ التنمية تبدأ استجابة لوجود احتياجات غير مشبعة لدى أفراد المجتمع، كما انّها تهدف لإشباع تلك الاجتياجات، وتشتمل عملية التنمية على قيام أفراد المجتمع بترتيب احتياجاتهم غير المشبَعة حسب أولويتها. كما تساعد عملية تقدير الاحتياجات صنّاع القرار في تحديد احتياجات افراد المجتمع، مع ترتيب هذه الاحتياجات حسب الأولوية، وتحديد الأنشطة والخدمات التي تشبع هذه الاحتياجات.

وقد اهتمّت الكثير من المهن بتقدير الاحتياجات وخاصة مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث أنّ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية ارتبط بالحاجات الإنسانية، فهي تهدف إلى محاولة إشباع تلك الاحتياجات على مختلف الأنساق، وفي كافة المجتمعات (حمزة، ٢٠٢٠، صفحة ٢٧٣).

وتأتي أهمية تقدير الاحتياجات كوسيلة هامة للتخطيط المجتمعي للخدمات الاجتماعية وتبرز هذه الأهمية في أنّها تعمل على تقدير الاحتياجات بطريقة مناسبة تصلح للتخطيط، وتحدّد نوعية ووجود الخدمات الحالية، كما تسمح بالدفاع عن فكرة تغيير الاحتياجات وتشجع على جميع المعلومات الضرورية.

كذلك تساعد عملية تقدير الحاجات على تقييم الخدمات والتعرّف على القوى السياسة والاجتماعية المؤثّرة على السياسات العامة الخاصة بتوفير الاحتياجات المجتمعية (الصديقي، ٢٠٠٠، صفحة ١٥).

١.٣ شروط ومتطلبات تقدير الحاجات:

تتطلّب عملية تقدير الاحتياجات الإنسانية الأساسية مجموعة من الشروط الواجب توفّرها، حتى يتم الاستفادة منها في عملية التخطيط ورسم السياسات التنموية وصنع القرارات، ويمكن تحديد المتطلبات الأساسية في الآتي:

١. مشاركة سكان المجتمع المحلي المتأثرين بالمشكلة، فدراسة الاحتياجات المجتمعية كما يراها سكان المجتمع إلى جانب القائمين على تقديم الخدمات، تعدّ ضرورية لتحديد الأهداف الممكنة لتنمي الخدمات تعدّ ضرورية لتحديد الأهداف الممكنة لتنمية الخدمات المجتمعية.
٢. الاستعانة بطرق منهجية متنوعة لتقدير حاجات كالطرق الكمية، إلى جانب الطرق الكيفية سواء من خلال الاجتماعات العامة، أو الجماعات المركزة، البحث السريع بالمشاركة، طريقة دلفي لتحديد الولويات...
٣. ضرورة مراعاة التوازن بين الجوانب الذاتية والموضوعية عند تقدير حاجات المجتمع.
٤. مراعاة التوازن بين الاحتياجات الفعلية للمجتمع وبين ما هو متاح من موارد وإمكانيات.

كما لا بدّ عند تقدير الحاجات من تحديد الحاجات غير المشبعة داخل المجتمع، والمشكلات المجتمعية، وجمع المعلومات عن الخدمات المتاحة داخل المجتمع. كما تتطلب عملية تقدير الحاجات التنموية التعرّف على خصائص البيئة التي يتم دراستها ومسحها ديموغرافياً وإحصائياً، بالإضافة إلى الخدمات المتاحة بالمجتمع والتي يمكن استخدامها (Tall, 1987, pp. 71-72).

١.٤ التخطيط الاجتماعي وتقدير الحاجات:

تساعد عملية تقدير الحاجات واضعي السياسات وصانعي القرار في تحديد احتياجات أفراد المجتمع، مع ترتيب هذه الاحتياجات حسب الأولوية، وتحديد الأنشطة والخدمات التي تشبع هذه الاحتياجات، وتوفر قاعدة بيانات عن الاحتياجات والتي تساعد في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المختلفة (المعاطي، ٢٠٠٢، صفحة ٢٢٠).

فدراسة الاحتياجات غير المشبعة في المجتمع، وجمع البيانات والمعلومات عن حجم وخصائص الذين يعانون من عدم اشباع بعض الاحتياجات، يعتبر من أهم العمليات المرتبطة بتحقيق الرعاية الاجتماعية، كما أنّها تساعد صانعي القرار على تحديد الخدمات اللازمة لمقابلة الاحتياجات (حمزة، ٢٠٢٠، صفحة ٢٨٢).

ثانياً: الإطار الميداني للدراسة:

I. النتائج الكمّية للدراسة:

١. لمحة عامة عن محافظة بعلبك الهرمل:

خريطة1 : خريطة لبنان- محافظة بعلبك الهرمل

بناءً على القانون رقم ٥٢٢، وبتاريخ ١٦ تموز من العام ٢٠٠٣ تمّ إنشاء محافظة ثانية في البقاع باسم محافظة بعلبك الهرمل، مركزها بعلبك وتتألف من قضاء بعلبك وقضاء الهرمل، اللذين ينقسمان إلى 83 بلدية، عاصمة المحافظة هي مدينة بعلبك.

تغطي المحافظة مساحة ٣.٠٠٩ كم²، وتحدّها محافظة عكار من الشمال الغربي، محافظة الشمال من الغرب، محافظة جبل لبنان من الجنوب الغربي، محافظة البقاع من الجنوب، ومحافظتي حمص ريف دمشق السورتين من الشمال الشرقي والجنوب الشرقي، وتحتل المحافظة المنطقة الشمالية من وادي البقاع، والتي تعتبر أهم منطقة زراعية في لبنان.

٢. توزّع الجمعيات والمنظمات بحسب نوعها:

يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية الموثّقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تقدّم خدمات اجتماعية في محافظة بعلبك الهرمل ١٣٣، موزعين على الشكل التالي:

جدول1 : توزّع الجمعيات والمنظمات في محافظة بعلبك الهرمل بحسب نوعها

المصدر: خرائط الخدمات في المحافظة لعام ٢٠٢٢

النوع		التكرار	النسبة المئوية
Valid	منظمة غير حكومية (NGO)	45	33.8
	منظمة دولية غير حكومية (INGO)	41	30.8
	جمعية اهلية	43	32.3
	من منظمات الأمم المتحدة	4	3.0
	المجموع	**133**	**100.0**

تتقارب نسب المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والجمعيات الأهلية إلى حدّ كبير، ويبلغ عدد منظّمات الأمم المتحدة ٤، ما نسبته ٣٪.

٣. التوزّع الجغرافي للجمعيات والمنظمات بحسب القضاء:

تتركّز خدمات الجمعيات والمنظمات في محافظة بعلبك الهرمل بشكل أساسي في قضاء بعلبك (٧٢.٢٪)، كما أنّ ما يقارب ٢٠٪ منها تقدّم خدماتها في القضاءين، وفقط ٧.٥٪ منها أي ١٠ جمعيات تقدّم خدماتها حصراً في قضاء الهرمل.

جدول 2 : توزّع الجهات بحسب القضاء

القضاء	التكرار	النسبة
قضاء بعلبك	96	72.2
قضائي بعلبك والهرمل	27	20.3
قضاء الهرمل	10	7.5
المجموع	133	100.0

٤. نوع الخدمات المقدّمة من قبل الجمعيات والمنظمات

يتضمن هذا الجدول الخدمات الرئيسية التي تقدّمها الجمعيات والمنظمات، فبحسب عدد الإجابات فإنّ كل جهة تقدّم أكثر من خدمة، لذلك فاق عدد الإجابات عدد الجمعيات، ويبيّن لنا الجدول رقم أنّ أعلى نسبة من الخدمات التي تقدّمها الجمعيات والمنظمات في المحافظة هي مادية وعينية (٤٠٪)، تليها خدمة التدريب المهني (حوالي ١٥٪)، ثمّ خدمات صحية واستشفائية (١٠.٤٪) وخدمات العلاج النفسي (حوالي ٩٪)، أما الخدمات الأخرى فمتوفرة ولكن بنسب ضئيلة.

جدول 3 : نوع الخدمات المقدّمة من قبل الجمعيات والمنظّمات

نوع الخدمات	الإجابات	
	العدد	النسبة
خدمات مادية	50	19.7
خدمات عينية	50	19.7
تدريب مهني	37	14.6
مساعدات طبية استشفاء	26	10.2
مساعدة مدرسية	17	6.7
خدمات العلاج النفسي	22	8.7
حماية الأطفال	18	7.1
إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي	14	5.5
خدمات قانونية	9	3.5
قروض	7	2.8
رعاية داخلية	3	1.2
نادي نهاري	1	0.4
المجموع	**254**	**100.0**

II. النتائج النوعية للدراسة:

فيما يلي عرض لأبرز العناوين التي تحدّث عنها العاملون الاجتماعيون من خلال المقابلات الميدانية، وبشكل رئيسي عن الأسس التي يتم من خلالها وضع البرامج أو المشاريع الموجّهة للأسر في المجتمع المحلي من قبل الجهات المقدّمة للخدمات، ومدى مراعاتها للاحتياجات الفعلية.

توضع البرامج بشكل أساسي بناءً على الحاجات المادية الملحة والحاجات الفورية

يرى العاملون الاجتماعيون أنّ طبيعة الظروف الطارئة التي مرّ بها لبنان سواء الأزمة الاقتصادية او الصحية، قد فرضت قيام الجهات المقدّمة للخدمات الاجتماعية في محافظة جبل لبنان بعملية استجابة طارئة، من خلال تقديم خدمات لاحتياجات فورية وملحة، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية الأساسية، والتي لا يمكن تأجيلها، وهذا الأمر ينطبق على الجهات الرسمية وغير الرسمية.

"خلال هالمرحلة اكتر الخدمات هي مادية وعينية لإنه الحاجة كبيرة"

ولكن وبالرغم من أنّ الاستجابة الطارئة للحاجات وتقديم الحاجات الرئيسية للناس هو أمر ايجابي، إلّا أنّ انتشار هذا الأمر عزز الخدمات الخيرية بشكل رئيسي على حساب الخدمات الأخرى.

فهذا النمط من الخدمات يشكل عامل جاذب للجمعيات على حساب الخدمات الأخرى التي لا تقل إلحاحاً عن الحاجات الأساسية، فهذه الخدمات أقل تكلفة مقارنةً بمشاريع التنمية طويلة الأمد، كما أنّها تستجيب مباشرةً للعاطفة والتضامن مع المحتاجين، مما يجذب التبرعات والدعم بسهولة، وتعزز صورة الجمعيات.

" الجمعيات بتميل لتقديم الخدمات الخيرية لإنه أسهل وفي متبرعين ومفيد ل image الجمعية وشو ما قدمت وأي وقت إلهن السوق تبعهن".

كذلك يتم وضع البرامج كردّة فعل فورية نتيجة أحداث معينة، ففي أحيانٍ كثيرة توضع البرامج كردّة فعل لأحداث معيّنة فردية، وسرعان ما تنتهي هذه البرامج والخدمات بذهاب مفاعيل الحدث.

نقص وضُعف في الدراسات الواقعية للحاجات

يُجمع العاملون الاجتماعيون بأنّ هناك نقص في الدراسات التي ترصد حاجات أبناء المجتمع المحلي، وتقوم بعض الجهات التي تقدّم خدمات اجتماعية بدراسات تستهدف الفئات المستفيدة من خدماتها فقط، ولكن ليس هناك دراسة حاجات على مستوى المحافظة ككل.

"أول شي نحن ناقصنا أرقام، ما في إحصاءات دقيقة"

كما يرى العاملون الاجتماعيون بأنه في كثير من البرامج يتم الاعتماد على دراسات قديمة وغير محدّثة لا تلامس الواقع الحالي، كذلك قد يتم إجراء دراسات ولكن تكون غير واقعية ولكن موجّهة لهدف محدّد.

"بتلاقي في كتير قصص بعدها مبنية على دراسات قديمة أكل عليها الزمان وشرب ...هلأ في ظروف كتير تغيّرت"

كذلك، يرى بعض العاملون الاجتماعيون أنّ هناك جهات تقوم برصد حاجات الأسر ككل لناحية الفقر والحالة الاقتصادية، ولكن تغيب الدراسات التي ترصد حاجات الأسر الأخرى.

"...ما بتلاقي دراسة بترصد لشو الأسرة بحاجة غير المادة"

كما أكّدوا على تجاهل مشاركة أبناء المجتمع المحلي والقادة المحليين في عملية تقدير الحاجات، فعلى الرغم من أنّ أبناء المجتمع المحلي يعرفون ويمتلكون فهماً عميقاً لاحتياجاتهم وإشراكهم في تعبيرهم عن احتياجاتهم يساعد في تقديم خدمات ملائمة تلبي الحاجات الحالية بدقّة، إلا أنّ هذا الأمر مهمل من قبل الجهات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية.

"أديه حلو نشرّك الشباب بالتعبير عن حاجاتهن هنّ بيعرفوا حالن وبيعرفوا شو بدّن"

<u>الأفراد الموكلين بوضع البرامج والمشاريع لا يواكبون التغييرات وتتأثّر هذه البرامج بأفكارهم الإيديولوجية والدينية والسياسية</u>

يرى العاملون الاجتماعية أنّ الموكلين بصنع البرامج وتقديم الخدمات الاجتماعية في مؤسسات الدولة بشكل رئيسي وبعض الجمعيات الأهلية لا يواكبون التغيّرات في الزمن، وهذا لا ينطبق على الجمعيات الأهلية أو على المنظمات الدولية التي يعمل فيها فريق عمل متخصص.

كما أجمع العاملون الاجتماعيون بأنّهم كعاملين اجتماعيين يلعبون دوراً مهماً ومحورياً في عملية تقدير الحاجات، وأنّه بات لهم تأثيراً في مراكزهم، حيث يعملون ويحاولون ايصال الحاجات الفعلية للمعنيين وتلبية هذه الاحتياجات بقدر ما تسمح لهم الموارد المتاحة والظروف المحيطة بهم.

" ما بيعرف شو في عالأرض إلا اللي بيشتغل عالأرض ونحن بين الناس"

من جهة أخرى، يرى العاملون الاجتماعيون أنّ اختيار المشروعات والقضايا التي تُعنى بها المنظمات والجمعيات في محافظة جبل لبنان يتأثر بشكل كبير بالأشخاص الذين يديرون هذه البرامج وبأفكارهم الإيديولوجية والدينية والسياسية، هذا يعني أنّ القضايا التي يتم التركيز عليها ليست دائماً بناءً على احتياجات المجتمع الفعلية، بل بناءً على اهتمامات وتوجّهات القائمين على البرامج.

"ما بخفي عليك في تأثير لإيديولوجية القيّمين على وضع البرامج، يمكن الشباب يكونوا بحاجة لتدريب مهني بس ينعمل برنامج وبيندفع عليه مصاري لنروج لفكرة ثقافية أو موضوع فكري معيّن..."

يتم اعتماد البرامج الجاهزة كمعيار لوضع البرامج وتقديم الخدمات

يرى معظم العاملين الاجتماعيين أنّ البرامج الجاهزة هي التي تحكم وضع البرامج وتقديم الخدمات من قبل الجهات المقدّمة للخدمات الاجتماعية في المحافظة، حيث تنفذ الجهات البرامج والمشاريع التي يتم فرضها من قبل المركز الرئيسي للجهات المقدّمة للخدمات؛ ففي المنظمات غير الحكومية الدولية يتم استيراد البرامج من المنظّمات الأم، وفي بعض الجمعيات المحلية تُرسل البرامج المقرّة في الإدارة المركزية في بيروت ليطبقها فرع الجمعية في المحافظة.

"نسبة كبيرة من البرامج بتجي معلّبة وبيعملولها إسقاط علينا"

ويرى العاملون الاجتماعيون أنّ هذا الأمر يؤدي إلى تطبيق برامج لا تنسجم مع الحاجات أو قد تراعيها ولكن لا تكون كأولوية، خاصة وأنّ البرامج الجاهزة تكون عادة أسهل في التنفيذ، حيث تكون إجراءاتها وآلية تطبيقها محضّرة مسبقاً، ولكنها كذلك قد لا تراعي قيم وثقافة المجتمع المحلي.

"بتفهّم أنه الجاهز أسهل بالتطبيق بس وين الاستجابة للحاجات، في كتير برامج عم تنعمل حرام اللي عم يندفع عليها والأولويات بمكان تاني"

كذلك، يلاحظ العاملون الاجتماعيون، وخاصة خلال السنوات الأخيرة توجّه الجهات المقدّمة للخدمات الاجتماعية نحو البرامج والخدمات الأكثر شعبية، حيث تفضل بعض الجمعيات المشاريع التي تحظى بشعبية كبيرة أو التي يتم الترويج لها بشكل جيد على الرغم من عدم ضرورتها أو أولويتها.

"للأسف حتى صار تقديم الخدمات حسب ل Trend"

التمويل عامل ضغط مؤثر في عملية وضع البرامج والمشاريع

يعتبر العاملون الاجتماعيون أنّ التمويل عامل ضغط في وضع البرامج، ولكن لم يعمموا، فبعض الجهات تعمل ضمن الأطر العلمية، ولكن السّمة الغالبة يؤثر التمويل في تحديد اولويات برامجها وخدماتها.

فغالباً ما تأتي الأموال مع شروط معينة تحدد نوع المشاريع التي يجب تنفيذها، وهي مرتبطة بسياسة الجهة المموّلة وأهدافها، وقد لا تتماشى هذه الشروط مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع، كما أنّ العامل الاقتصادي أثّر أيضاً في هذا المجال حتى على الجمعيات المحلية وليس فقط على المنظّمات الدولية.

"الضائقة الإقتصادية عززت موضوع آخد شو ما كان كرمال التمويل خاصة مع الجمعيات المحلية"

كذلك بحسب العاملين الاجتماعيين، أنّه في كثير من الأحيان تفرض الجهات المانحة جداول زمنية محدّدة لتنفيذ المشاريع، مما يترك وقتاً قليلاً للجمعيات لإجراء دراسات شاملة للحاجات، كذلك يمكن أن تكون ميزانيات الجمعيات محدودة، مما يجعلها تفضل استغلال التمويل المتاح بسرعة بدلاً من استثماره في دراسات مكلفة.

"...كتير اوقات ما بكون في ميزانية كافية للدراسة"

إضافة إلى ذلك فإنّ التمويل يحتّم على بعض الجمعيات تنويع خدماتها بغض النظر عن الحاجة الحالية او الأولوية أو التخصص بخدمة معيّنة.

مناقشة النتائج:

أظهرت المعطيات الميدانية أنّ آلية وضع البرامج والمشاريع الاجتماعية من قبل الجهات المقدّمة للخدمات الاجتماعية في المحافظة لا تستند إلى منهجية علمية واضحة، بل تتأثّر بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، مما يضعف أحد أسس التخطيط الاجتماعي وهو تقدير الحاجات التي يجب أن تكون عملية علمية ممنهجة، تستند إلى تحليل دقيق للمعطيات المجتمعية، وتحديد الأولويات بناءً على مؤشرات كمّية ونوعية واضحة، بدلاً من الاستجابة العشوائية أو المحدودة والمرتبطة بظروف آنيّة.

اعتماد الجهات المقدمة للخدمات الاجتماعية على البرامج الجاهزة له تأثيرات متعددة، بعضها إيجابي في المدى القصير، لجهة سرعة التنفيذ وتوفير الوقت باعتبار أنها تكون مصممة سابقاً، ولكن غالبًا ما تكون التأثيرات السلبية أكثر وضوحًا على المدى الطويل، خاصة فيما يتعلق بفعالية الخدمات المقدمة وملاءمتها لاحتياجات المجتمع.

فهذه البرامج لا تتوافق في كثير من الأحيان مع الحاجات الفعلية لأبناء المجتمع، وذلك بسبب إهمال إجراء الدراسات الشاملة لتقييم الاحتياجات الفعلية، ويتم تنفيذ البرامج بناءً على توفّرها وليس بناءً على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً وأولوية، وغالباً ما تكون هذه البرامج مؤقّتة، لا تعالج الأسباب الجذرية للمشكلات الاجتماعية، وقد تتعارض مع قيم وثقافة أبناء المجتمع المحلّي مما يؤدّي إلى رفضها أو التقليل من فعاليتها.

إضافة إلى ذلك، فإنّ استخدام الجهات للبرامج الجاهزة، يضعف لدى الجهات المحلية القدرة على تطوير أدوات جديدة لتقييم الحاجات وابتكار وتصميم البرامج.

وفيما يتعلّق بتركيز الجهات على تقديم الخدمات المادية والعينية بشكل رئيسي، فقد بيّن العاملون الاجتماعيون الأسباب وراء ذلك، باعتبار أنها حاجات ملحة وهذا أمر ضروري، إلا أنّ هناك أسباب أخرى، فهذه الخدمات أقل تكلفة مقارنةً بمشاريع التنمية طويلة الأمد، كما أنّها تستجيب مباشرةً للعاطفة والتضامن مع المحتاجين، مما يجذب التبرعات والدعم بسهولة، وتعزز صورة الجمعيات.

ولكن أن تقوم الاستجابة للاحتياجات المجتمعية فقط على الجانب المادي والعيني، لها تأثيرات كبيرة على أبناء المجتمع المحلي والمجتمع ككل، فهي تلبّي الحاجات الفورية، وغالباً ما تكون قصيرة الأمد لا تحقق الاستدامة في الخدمة، كذلك تعزز الاتّكالية لدى الأفراد وتقلل الاستقلالية الاقتصادية، مما يجعل المجتمعات أكثر هشاشة وأقل قدرة على التعامل مع الظروف الطارئة دون تدخل جهة خارجية.

إضافة إلى ذلك، التركيز على الخدمات العينية يؤدّي إلى تجاهل الفئات التي تحتاج إلى دعم في مجالات أخرى، كذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والشباب العاطلين عن العمل والأسر التي تحتاج إلى استشارات أسرية...

والجدير ذكره، أنّ تقدير الحاجات الاجتماعية يتطلّب تنوّعاً في الخدمات لتلبية متطلّبات الفئات المختلفة، حيث لا يقتصر على الجوانب المادّية فقط، بل يشمل الحاجات النفسية والاجتماعية والمهنية... وإهمالها يقلل إلى حدّ كبير فرص تحسين جودة حياة الأفراد التي تقوم على مختلف الجوانب.

ومن الأمور التي تحدد أيضاً تقديم الخدمات التمويل، فمع أنّ التمويل يجب أن يكون عاملاً داعماً لتطوير الخدمات لا أن يكون محدّداً أساسياً لها، غير أن الواقع عكس ذلك، حيث أنّ الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية في المحافظة تضطّر إلى تكييف برامجها بما يتماشى مع توجّهات الجهات المانحة، التي لا تلبي

بالضرورة الحاجات الفعلية، وهذا الأمر يؤدّي إلى فجوة بين الأولويات الحقيقية للمجتمع وما يتم تقديمه من خدمات، كما أنّ ربط الخدمات بالتمويل الخارجي يؤدّي إلى الحد من تحقيق الأهداف التنموية طويلة الأمد، حيث انها تتوقف مع توقف التمويل.

إضافة إلى ذلك، تلعب العوامل الايديولوجية والدينية لمقدّمي الخدمات دوراً في الخدمات الاجتماعية، حيث تعكس البرامج المقدّمة في بعض الأحيان توجّهات القائمين عليها بدلاً من أن تكون استجابة مباشرة للحاجات المجتمعية، في حين أنّ الخدمات الاجتماعية يجب أن تكون محايدة ومرتكزة على معايير مهنية علمية، مما يؤثّر على تكافؤ الفرص في الاستفادة من الخدمات.

كذلك، هناك مشكلة رئيسية مرتبطة بالتقدير العلمي للحاجات، وهو نقص الدراسات التي ترصد حاجات أبناء المجتمع المحلي، الأمر الذي يؤدّي إلى ضعف كفاءة الخدمات الاجتماعية، حيث يتم تخصيص موارد بناءً على تقديرات غير دقيقة، مما قد يساهم في هدر الموارد، او تقديم خدمات لا تستجيب للاولويات الفعلية للحاجات.

أهم نتائج الدراسة والتوصيات:

من خلال نتائج هذه الدراسة، يتبيّن لنا أنّ معظم البرامج والمشاريع الاجتماعية في محافظة بعلبك الهرمل لا تستند إلى منهجية علمية واضحة، بل تتأثر بعوامل مختلفة مثل نقص الدراسات الميدانية، وتأثير التمويل المشروط، والاعتماد على برامج جاهزة لا تتماشى مع الاحتياجات الفعلية، إضافة إلى غياب مشاركة المجتمع المحلي في تحديد أولوياته.

لذلك، ولتحويل عملية التخطيط الاجتماعي من نهج تقليدي إلى نهج علمي وتشاركي يعكس احتياجات المجتمع الحقيقية وللاستفادة من نتائج هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

١. تعزيز الدراسات الميدانية، من خلال إجراء دراسات شاملة ودورية لتحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلّي باستخدام منهجيات علمية كالمسوح الاجتماعية، والمجموعات المركّزة والمقابلات...
٢. تفعيل مشاركة المجتمع المحلّي، من خلال لجان محلّية تمثّل مختلف الفئات الاجتماعية (النساء، الشباب، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة...).

٣. تفعيل دور السلطات المحلية كالبلديات والمحافظة، وبشكل خاص في توجيه التمويل من الجهات المانحة نحو البرامج التي تستند إلى دراسات علمية والاحتياجات الفعلية للأسر المقيمة في المحافظة.

٤. بناء قدرات العاملين الاجتماعيين في مجال التخطيط الاجتماعي، وبشكل خاص منهجيات تقدير الاحتياجات الحديثة وأدوات التخطيط

٥. تبنّي الجهات المخططة لنهج تخطيطي تشاركي، بحيث يتم تطوير خطط تنموية تشمل جميع الجهات الفاعلة (الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، الجمعيات...).

٦. وضع آليات مراقبة دورية لتقييم فعالية البرامج والمشاريع الاجتماعية، ومدى تلبيتها للاحتياجات الفعلية.

٧. تشجيع التشبيك والتنسيق بين الجهات الفاعلة لتبادل الخبرات وتجنب تكرار البرامج على حساب الحاجات الأخرى.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

١. أحمد، م. م. التخطيط الاجتماعي وتقدير الحاجات. مجلة الخدمة الاجتماعية، ٦٠. ٢٠١٨

٢. أسعد، أ. ع. الإرشاد الزواجي الأسري. عمان: دار الشروق للطباعة والنشر. ٢٠١٤

٣. الأفندي، م. م. التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠٠٥

٤. الأمم المتحدة. أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩. نيويورك: الأمم المتحدة. ٢٠١٩

٥. البساطي، ح. المشكلات التي تواجه الأسر الفقيرة الأولى بالرعاية وبرنامج مقترح للخدمة الاجتماعية للتعامل معها. مجالات الخدمة الاجتماعية، ١٨. حلوان: جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية. ٢٠١٣

٦. حمزة، أ. ا. السياسة الاجتماعية. عمان: دار المسيرة. ٢٠١٥

٧. حمزة، أ. ا. التخطيط الاجتماعي. عمان: دار المسيرة. ٢٠٢٠

٨. الدخيل، ع. ا. معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار المنهل. ٢٠١٣

٩. درويش، م. أ. مناهج البحث في العلوم الإنسانية. القاهرة: مؤسسة علوم الأمّة للاستثمارات الثقافية. ٢٠١٨

١٠. الدلمي، خ. ح. تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. ٢٠١٥

١١. سالم، س. س. البحث الاجتماعي؛ الأساليب – المناهج – الإحصاء. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ٢٠١٢

١٢. سروجي، ط. م. التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج. عمان: دار الفكر. ٢٠٢٣

١٣.السكري، أ. ش. قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. ٢٠٠٠

١٤.الصديقي، س. ع. الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. ٢٠٠٠

١٥.صقر، أ. خ. التخطيط والسياسة الاجتماعية: المفاهيم والأطر والآليات. القاهرة: دار التعليم الجامعي. ٢٠١٩

١٦.فتحي، م. م. تقدير الاحتياجات المجتمعية لسكان مجتمع حضري غير مخطط. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٩. ٢٠٠٠

١٧.مجلس الإنماء والإعمار، م. المسح الاجتماعي السريع – بعلبك الهرمل. بيروت. ٢٠٠٥

١٨.المعاطي، م. أ. التخطيط الاجتماعي ونموذج وضع السياسة في المجتمع المصري. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق. ٢٠٠٢

المواقع الالكترونية

١. موقع وزارة الشؤون الاجتماعية

http://www.socialaffairs.gov.lb/MSASubPage.aspx?parm=120&parentID=98

٢. البنك الدولي

https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview. Retrieved from https://www.albankaldawli.org.

المراجع الأجنبية:

- James, B. R. (1995). Planning and conducting needs assessment. Sage publication.
- Leavy, P. (2017). RESEARCH DESIGN. New York, London: THE GUILFORD PRESS.
- Lebanese Republic Central , A. (2020). مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان للعام ٢٠١٨-٢٠١٩. Beyrouth: Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS); International.
- Stockemer, D. (2019). Quantitative Methods for the Social Sciences. Switzerland: Springer International Publishing.
- Tall, F. M. (1987). Strategies of community organization Macro practice. USA: peacacl publisher.
- UNHCR. (2017). Bekaa and Baalbek/Hermel Governorates Profile. Beirut: UNHCR.
- Unicef, G. a. (2020). SOCIAL SERVICE WORKFORCE SAFETY AND WELLBEING DURING THE COVID-19. unicef.
- Yaager, A. R. (2006). Foundation of evidence based social work practice. USA.